

أشباح الإخوان في مصر تطارد الإخوان في تونس

الصراع للوصول إلى السلطة.. عبر الديمقراطية والانتخابات أم بالصواريخ والمتفجرات

لم يكن ما جرى في تونس تصحيحاً لأوضاع داخلية وإزاحة لإدارة فاشلة عن سدة السلطة لتصعيد من هو أقدر منها على تحسين الأوضاع الاقتصادية والصحية المتردية فحسب، بل هو أيضاً إعلان تحدٍّ لمشروع الإسلام السياسي الذي تمثلته حركة النهضة. ويتوقع الخبراء ردود فعل ثائرة للحركة على شاكلة ما قامت به الحركة الأم في مصر التي اختارت العنف لإفشال خطة الدولة بعد أسبوعين من العودة إلى المشهد.

القاهرة - استدعى البعض النموذج المصري على ضوء الأحداث المتسارعة في تونس بغرض استكشاف الخطوة التالية التي تتخذها حركة النهضة بعد أن أصبحت على خط الجماعة الأم في مصر بشأن خطط الاستحواد والقتل الإداري الذي قاد إلى ثورة شعبية عزلتها عن السلطة.

وبات سؤال هل تلجأ حركة النهضة للعنف مطروحا بقوة لأن خياراتها محدودة بعد أن حكم عليها غالبية التونسيين بالقتل وسوء الإدارة، واستهدف متظاهرون قواعدها ومكاتبها في بعض أنحاء الدولة، وهو ما يغذي ردود الأفعال الثائرة ويحيل للسياسيين المصريين التي بالجماعة للعنف وحمل السلاح بعد اليأس من العودة للمشهد السياسي والتيقن من أن غالبية الشعب وليس النخب السياسية والأحزاب المدنية فقط صارت رافضة للإخوان.

هشام النجار
كاتب مصري

ليس الانتقام في هذه الحالة هو الدافع الوحيد لفرضية انخراط خلايا داخل النهضة في مسار عنيف، وينصب التفكير أيضاً في كيفية إعاقة رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة التي سيعتمد عليها وحكومته الجديدة عن الإمساك بزمام المبادرة والابتعاد بالبلاد عن هاوية الفشل والاضطراب.

وأكثر ما يخشاه قادة حركة النهضة أن ينجح الرئيس سعيد في العبور بتونس من الأزمة، لأنه يحقق ساعتها معادلة شبيهة بالمعادلة المصرية التي أثبتت أن الإخوان هم أصل المشكلة، وأن الدولة نجحت وحقت طفرة تنمية واقتصادية بعد تحجيمهم وإقصائهم عن المشهد.

وإذا تكررت تلك في تونس ستصير تلك المعادلة من البديهيات المسلم بها فلا نجاح ولا تقدم والإخوان يحضرون في الساحة أو يسيطرون على السلطة أو يشاركون بها.

خطة إفشال الرئيس سعيد وعدم تمكنه من تدشين خارطة طريق وإدارة بديلة تنتقل البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية مستوحاة أيضاً من التجربة المصرية لتفادي المعاناة التي يكابدها إخوان مصر الذين يُعدون الآن عاملاً موقعا بعد أن شهدت البلاد طفرة تنموية واقتصادية واستقراراً سياسياً وأمنياً إثر خروجهم من المشهد.

المعادلات الصفرية هي انعكاس آخر لآثار تجربة الإخوان في مصر، وقد يلجأ إليها إخوان تونس تحت مبرر اختلاف الأوضاع بين مصر وتونس بالنظر للدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية اقتصادياً وأمنياً في النهوض بالدولة بعد عزل الإخوان، في حين لن تلقى الرئاسة مثل هذا المستوى من الدعم من الجيش في الحالة التونسية.

ولجأ إخوان مصر لخطة الإتهام والإفشال ولم يفلحوا، وعلى ضوء الفروق بين الحالتين المصرية والتونسية يجد إخوان تونس أنفسهم بين خيارين، إما أن يتمكنا عبر وضع العراقيل أمام المسار الجديد من إظهار الرئيس سعيد في مظهر العاجز عن السيطرة على الأمور من خلال خلط الأوراق وخلق أوضاع أمنية مضطربة تفرضهم على الساحة مجدداً باعتبار أن وجودهم أفضل من الانفلات الأمني وحالة الفراغ المؤسسي، أو ينجح الرئيس ومؤسسات الدولة في تثبيت مسار وطني اقتصادياً وأمنياً يقضي حركة النهضة ويجعلها ضحية من الماضي عبر تعديل الدستور وجعل نظام الحكم رئاسياً.

لا تنحصر سيناريوهات الإرهاب في تونس المرحلة المقبلة في السيناريات

النهضة تخشى نجاح الرئيس سعيد لأنه سيحقق معادلة شبيهة بالمعادلة المصرية التي أثبتت أن الإخوان هم أصل المشكلة

وإطلاق الرئيس سعيد تصريحات موجهاً يعكس احتمالية تعرض الدولة لهجمة من عمليات الإرهاب والعنف بعد قرارات إقصاء الإخوان عن السلطة عندما قال "ومن يطلق رصاصة واحدة ستجاهه قواتنا المسلحة العسكرية والأمنية بوابل من الرصاص الذي لا يحده إحصاء".

ويشبه هذا الكلام ما ذكره الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عندما كان وزيراً للدفاع عقب بيان الثالث من يوليو 2013 الذي تضمن طرح خارطة طريق بعد عزل جماعة الإخوان عن السلطة عندما طلب من الشعب المصري تفويضاً لمواجهة الإرهاب المحتمل.

الانتقام والقتل

لوح زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي بورقة العنف في مقابلته مع صحيفة كوريري ديلا سيرا الإيطالية، لافتاً إلى أنه لا يضمن ما الذي سيحدث في البلاد حال عدم تراجع الرئيس سعيد عن قراراته.



مصر وتونس تنجحان في تطويق نفوذ الإخوان



ردود الفعل الثائرة لإخوان تثير قلق التونسيين

والغربية من عناصر مسلحة مدربة ومن سلاح وذخيرة مكنت من تنفيذ عمليات إرهابية كبرى على مدى سنوات بالعمق المصري.

الحدث التونسي الذي تضمن في جوهره إقصاء جماعة الإخوان ممثلة في حركة النهضة عن السلطة حلقة في سلسلة إقصاءات متتالية لتلك الجماعة في بلدان الإقليم بعد عزلها عن السلطة في مصر 2013 وفي السودان 2019، ما كشف توالي النكسات والسقوط المرهلي لقطع الدومينو التي تشكل خارطة نفوذ تركيا في المنطقة العربية.

وكانت قوى إسلامية منتظمة للتنظيم الدولي للإخوان في كل من ليبيا والمغرب والجزائر قد أعلنت عن تضامنها مع حركة النهضة ووقوفها بجانب إخوان تونس ضد ما وصفته بالانقلاب الذي قاده الرئيس سعيد على المسار الديمقراطي الصادر عن قادة تلك القوى.

ويُعد العدد الكبير من التونسيين الذين تم تجنيدهم في صفوف التنظيمات الجهادية طوال العشر سنوات الماضية خزاناً يمد القوى التي تخطط للعنف والفوضى بتونس بالمقاتلين، ومن صدرهم وسهل لهم السفر لجمع بؤر الصراع الساخنة في المنطقة مكتسبين مهارات التفجير والاعتقالات والقتال من كلاب سياسي أو حتى جماعة دعوية بالساحة المصرية.

ولم يفقد إخوان تونس بعد الأمل في لعب دور سياسي والعودة للمشهد تدريجياً بعد انقضاء الأزمة وإجراء بعض التغييرات الهيكلية داخل الحركة وفي مقدمتها إقصاء الغنوشي عن القيادة، وهو ما يؤهل الحركة لنيل ثقة الشارع والنخب التونسية مجدداً.

قد يعوق الانقسام داخل النهضة إجراء تلك الإصلاحات لمصلحة قادة يخشون المحاسبة الداخلية باعتبارهم سبب ما آلت إليه أوضاع الحركة، ويخشون مثولهم أمام القضاء للتورط في قضايا فساد وإرهاب وتمويل خارجي، وهو ما يقلل من فرص نجاح إخوان تونس في إزاحة ظلال وأشباه تجربة إخوان مصر الدموية القائمة عن كاملهم.

الاستقواء السياسي والأمني بها وفرض أسر واقع بقوة السلاح في الداخل التونسي وتخويف وإرهاب خصوم الحركة السياسيين.

وليس مستبعداً أن يلجأ إخوان تونس إلى هذا السيناريو بعد عزلهم شعبيًا وبعدم أقدام عليه الرئيس سعيد من إجراءات عزلتهم عن المشهد وسحبت منهم صلاحيات السلطة والنفوذ التي كانت بأيديهم.

ولا تقتصر الخطورة على خلايا حركة النهضة العنيفة التي قد تتشكل في الداخل بالتنسيق مع جماعات تكفيرية عنيفة مثل داعش أو القاعدة، إنما تشمل الخطر الذي تجسده الحدود التونسية مع الغرب الليبي الذي تسيطر عليه جماعة الإخوان وتنشط به الميليشيات المسلحة.

وهذا السيناريو مستوحى من التجربة الإخوانية في مصر التي شهدت تضامراً جهود جماعات مسلحة منتظمة للإخوان أو لفصائل السلفية الجهادية، انطلاقاً من دول الجوار وهو ما مثل أكبر داعم لمسار العنف المسلح نظراً لما جرى ضخه من الحدود الشرقية

وإلى توقيف قادة داعش عند تقبيل سلوك الإسلاميين وجماعة الإخوان لمسلك الانتخابات والطريق الديمقراطي للوصول إلى السلطة ترجيحاً لمسلك العنف والسلاح، وفي حال لجأت جماعة الإخوان للقوة والسلاح ولتشكيل خلايا مسلحة بعد عزلها عن السلطة بعد قادة داعش لترجيح حظوظه وإنجات تفرقه بتنفيذ عمليات نوعية تنبؤ بجوارها عمليات خلايا الإخوان هزلية وضئيلة الأثر.

ويهدف داعش من وراء هذا التكتيك لتكريس نفسه كرقم مهم وطرف مؤثر في الساحة كعنصر يمتلك الراسمال الأقوى في ميدان العنف والقتال، وهو ما يتيح له خلق فرص التنسيق والدمج والتمويل وتجنييد عناصر جدد حتى من داخل صفوف جماعة الإخوان ذاتها.

وحدث هذا السيناريو في الساحة المصرية عندما وجدت عناصر بتنظيم الإخوان ومن ضمنهم أبناء قادة وحملة للتعامل مع أزمة إقصائه عن السلطة، فحدث أن توجهوا لداعش مبايعين خليفته الذي وجدوا فيه وفي غيره من قادة الجماعات التكفيرية المسلحة الأمل في جلب الثار لهم، ووجدوا في داعش نموذجاً مختلفاً أكثر إشباعاً لنزعات الكراهية والغضب عبر كيان يستعطي على الجميع ويسعى لإلغاء من سواه متسديداً مقاليد السلطة والحكم ومكفراً من لا يدين بالولاء.

تنظيم داعش يجد فرصته سانحة لطره نفسه كبديل عن الإخوان في تونس بالترجيح لعدة فرضيات طالما روجت لها التنظيمات التكفيرية المسلحة وفصائل السلفية الجهادية في أزمنة شبيهة مرت بها فصائل الإسلام السياسي

وحدث هذا السيناريو في الساحة المصرية عندما وجدت عناصر بتنظيم الإخوان ومن ضمنهم أبناء قادة وحملة للتعامل مع أزمة إقصائه عن السلطة، فحدث أن توجهوا لداعش مبايعين خليفته الذي وجدوا فيه وفي غيره من قادة الجماعات التكفيرية المسلحة الأمل في جلب الثار لهم، ووجدوا في داعش نموذجاً مختلفاً أكثر إشباعاً لنزعات الكراهية والغضب عبر كيان يستعطي على الجميع ويسعى لإلغاء من سواه متسديداً مقاليد السلطة والحكم ومكفراً من لا يدين بالولاء.

إنسناد خارجي
نكرت تقارير سابقة أن الغنوشي وحركته سعياً في الماضي إلى تسهيل حركة الميليشيات من ليبيا إلى تونس وتوفير الدعم لعناصرها وقادتها بغرض

